

مراجعة كتاب
"ثروة وفقر الأمم : لماذا البعض بهذا الثراء
والبعض الآخر بهذا الفقر"

علي عبدالقادر

مراجعة كتاب : "ثروة وفقير الأمم : لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر"

The Wealth and Poverty of Nations : Why some Are so Rich and some Are so Poor

David Landes
W.W. Norden, New York, USA

مراجعة: علي عبدالقادر

مقدمة

يقع هذا الكتاب في 751 صفحة من القطع الصغير بما في ذلك 42 صفحة خصصت للحواشي المرقمة و 69 صفحة خصصت للمراجع . وباستثناء المقدمة يقع الكتاب في 29 فصلا .

في مقدمة الكتاب يطرح المؤلف السؤال المحوري الذي كان حافزا لبرنامج البحثي وهو : "ما هو عمق الفجوة التي تفصل بين الأثرياء والفقراء وماذا يحدث لهذه الفجوة؟" ويلحظ في هذا الصدد أن الفجوة بين متوسط دخل الفرد في أغنى دولة حاليا ، وهي سويسرا ، ومتوسط دخل الفرد في أفقر الدول ، وهي موزامبيق ، تبلغ حوالي 400 ضعف . يقارن عمق الفجوة هذا بالحال الذي كان سائدا قبل قرنين ونصف من الزمان (250 سنة) حيث كانت الفجوة بين أغنى دولة وأفقر دولة هي خمسة أضعاف وكانت الفجوة بين أوروبا من جهة وشرق وجنوب شرق آسيا ، من جهة أخرى ، تبلغ الضعف فقط .

وبملاحظة أن الفجوة أخذت في الاتساع ، نسبيا وعلى الاطلاق ، لبعض الدول في العالم المعاصر يحتاج المؤلف أن مسئولية الدول الغنية تتمثل في مساعدة الدول الفقيرة لأن تصبح أكثر عافية وثراء لأن ذلك من مصلحة الجانبين . "وإذا لم نعمل ذلك فسيسعى الفقراء لامتلاك ما عجزوا عن انتاجه ، وإذا عجز الفقراء عن كسب العيش من خلال تصدير موادهم الأولية فسيقومون بتصدير البشر . إن سلامنا ورفاهيتنا سيعتمدان ، في المدى البعيد ، على رفاهية الآخرين" (صفحة 20 من المقدمة) .

* مدير دائرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أديس أبابا ، أثيوبيا .

يهدف الكتاب الى المساهمة في تقديم إجابة حول السؤال عن كيفية أن يصبح الفقراء أكثر عافية ورفاهية وعن الدور الذي ينبغي أن يلعبه الأغنياء لتحقيق هذه الغاية . وتبنى المؤلف المقاربة التاريخية في تصديه للإجابة على السؤال المطروح ، (وذلك بحكم تخصص المؤلف كمؤرخ اقتصادي) معترفا في الوقت ذاته أن مثل هذه المقاربة لا تضمن بالضرورة الوصول الى إجابة شافية على السؤال المطروح . وفي إطار هذه المقاربة ، ولأغراض تركيز النقاش ، أعتبرت أوروبا كممثلة للغرب بما في ذلك أمريكا .

محتوى الكتاب

الجذور الجغرافية لعدم المساواة:

يقدم المؤلف في الفصلين الأول والثاني أطروحة أن المواقع الجغرافية لمختلف البلاد تشكل الأساس الذي تستند عليه مختلف مظاهر عدم المساواة بينها، وذلك نسبة لعدد من العوامل البيئية التي تميز الأقاليم المعتدلة عن الأقاليم المدارية . تنطوي هذه العوامل البيئية على التأثيرات المباشرة للمناخ على وقع أنشطة الحياة والتأثيرات غير المباشرة على النشاط الإنساني . فعلى سبيل المثال ، تتميز الأقاليم المدارية بحرارة جوها على مدار السنة الأمر الذي يؤدي إلى تطور مختلف الظروف الحياتية غير المواتية للنشاط الإنساني كالأمراض الاستوائية وطرق إنتقالها وكثافة ونوع وتوزيع الأمطار والكوارث الطبيعية من فيضانات وعواصف وقحط .

وفي المقابل، فإن الأقاليم المعتدلة ، (حسب تعريفها) تتسم بمناخ معتدل يمكن التكيف معه على أساس الفعل الإنساني، سواء تعلق ذلك بنوع المحاصيل التي يمكن زراعتها ، أو بانتاجية الأرض أو بالغطاء الطبيعي للتربة، أو بالحيوانات التي يمكن تربيتها أو بنوع الأمراض التي تغرزها تلك البيئة . وعلى هذا الأساس، فإن أوروبا التي تضم معظم البلدان الغنية حاليا ، قد كانت محظوظة بحكم موقعها الجغرافي.

التفرد الأوروبي:

وعلى الرغم من موقعها الجغرافي وما ترتب عليه من ميزات فقد تعرضت أوروبا ، مثلها في ذلك مثل بقية اقاليم العالم ، لموجات من غضب الطبيعة بما في ذلك الأمراض الفتاكة كالطاعون الكبير كما تعرضت لموجات من الغزاة الذين دفعتهم طبيعتهم الفاسية للترحال عبر القارة .

وكما تعامل سكان أوروبا مع طبيعتهم الحانية نسبيا، تعاملوا أيضا مع تهديدات الغزاة . ومع مرور الزمن تمكنوا من القضاء على المهددات الخارجية بمزيج من القوة المضادة والترغيب المادي. وبانتهاء هذا التهديد الخارجي وجدت أوروبا نفسها في مسار إنطلاق تنموي أوصلها إلى ما هي عليه اليوم . وفي هذا الإطار يقول المؤلف أن مفهوم "النتمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي" هما من إكتشاف غربي أوروبي ، وأن إكتشاف هذه المفاهيم استند على ترتيبات سياسية إستلهمت فلسفتها من الديموقراطية اليونانية وليس من فلسفة أنظمة الحكم التسلطية الشرقية . ويلاحظ المؤلف في هذا المجال أن التحليل طويل المدى يمكنه من اعتبار العصور الوسطى كمعبر بين عالم "أثنيا وروما" القديم وعالم أوروبا الحديث التي تقع شمال جبال الألب والبيرينيس . ففي هذه العصور الوسيطة، تمت ولادة مجتمع جديد أعاد إكتشاف "حقوق الملكية" وعمل على تثبيتها وسيادتها في تنظيم العلاقات المجتمعية . ففي القرون التي تلت نهاية الإمبراطورية الرومانية أصبحت يد السلطة قصيرة وتطورت السلطة السياسية على أساس الولاء بالتراضي الحر وأصبحت هي كذلك محدودة .

أدى العرف الخاص باسناد الولاء السياسي على "التراضي الحر" في المجتمعات الأوروبية إلى ظهور الدولة المدينة ، وهي مدن شبه مستقلة ، كظاهرة أوروبية. ويكمن جوهر الدولة المدينة في وظيفتها الاقتصادية، حيث كانت تدار بواسطة حكومات من التجار لمصلحة

التجار، وتميزت هذه الحكومات بقوتها في المدينة التي تمثلت في منح المكانة الاجتماعية والحقوق السياسية لقاطنيها، ومن ثم أصبحت المدن قبلة لعاشقي الحرية. وقد لعبت المصالح الخاصة للحكام والطبقة الموالية لهم دورا حاسما في تطور حركة المجتمع، من خلال منح الحقوق السياسية والحريات الأساسية والمزايا . وقد أدت الاعفاءات من الأعباء المادية ومنح المزايا الاقتصادية، إلى تنازلات سياسية وإلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم . وقد جاءت المبادرات في هذا المجال من القواعد الشعبية ، وهي ظاهرة أوروبية أخرى . وقد انطوت هذه الحركات الشعبية ضمنا على مفاهيم الحقوق والتعاقد ، كالحق في المفاوضات وكتابة العرائض ، الأمر الذي أدى الى مكتسبات في الحريات وضمن النشاط الاقتصادي .

وحسب قول المؤلف فقد استغرقت أوروبا حوالي خمسة قرون (1000 – 1500)، من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر ، قبل أن تتمكن من السعي لتحقيق مصالحها. وقد كانت فترة القرن والنصف التي تلت الطاعون الكبير فترة إعادة بناء وتقدم تقني ومواصلة للنمو . " وعلى وجه الخصوص، فإن هذه القرون قد شهدت توسعا مضطربا في الحضارة، وجدت نفسها من خلاله بأنها أقوى من جيرانها. كما شهدت هذه الحقبة بداية الاستكشافات والغزوات فيما وراء البحار " (صفحة 40) .

التقدم التقني والابتكارات والاستكشافات:

يورد المؤلف في الفصل الرابع عددا من الأمثلة للابتكارات التقنية التي ساعدت أوروبا على تمييزها من بين جيرانها، كما يقارن أوروبا بالصين والعالم الإسلامي . وفي هذا الخصوص يعتقد المؤلف أن أوروبا العصور الوسطى هي واحدة من أكثر المجتمعات التي عرفها التاريخ الانساني في مجال الابتكار والريادة. وتشتمل أمثلة الابتكارات التي أوردها المؤلف على "الساقية" والنظارات والساعة الآلية والطباعة والبارود. كل هذه الابتكارات الأساسية ساعدت المجتمع الجديد في تنظيم نفسه ، وتنميط النشاطات المجتمعية وتعميق التطور التقني . هذا ويعتقد المؤلف أن النجاحات التي تحققت في مختلف هذه المجالات، يمكن تفسيرها في إطار التقاليد المسيحية اليهودية التي تحترم العمل اليدوي، وتخضع الطبيعة للإنسان وتعتمد خطية الزمن وتؤمن بدور السوق في توفير الحوافز المادية للابتكار .

وقد خصصت الفصول من الخامس الى الثاني عشر، للبيدات الاستعمارية وبناء الامبراطوريات الحديثة. حيث كانت كل من اسبانيا والبرتغال أهم الدول في هذا المجال في ذلك الوقت، وقد بدأتا نشاطاتهما في مناطق الجوار الاوروبي بعد ان هزمتا الوجود الاسلامي في أوروبا، ثم تحركتا بعد ذلك للبحر الأبيض المتوسط . ومن هناك تم تحديد الاهداف البعيدة على أساس "الخرافة" حول أماكن تواجد كنوز الدنيا، وذلك نسبة لغيباب المعلومات . وعلى الرغم من هذا الاعتراف يدعي المؤلف أن "تحديد الأهداف لم يكن عشوائيا" وأن "اكتشاف العالم الجديد لم يكن بمحض الصدفة"، وذلك لأن أوروبا في ذلك الوقت كانت تمتلك الميزة الحاسمة في المقدرة على القتل . هذا وقد صاغ المؤلف المضامين الكبرى لعدم المساواة في "القدرة على القتل" في قانون للعلاقات الاجتماعية والسياسية، يقول بأستحالة وجود ثلاثة عوامل في وقت واحد، هي : تشتت واضح في توزيع القوة، وإمتلاك أدوات القوة بواسطة الخواص ، والمساواة بين الجماعات أو الدول. "فإذا وجدت مجموعة تمتلك قدرا كافيا من القوة يمكنها من الهيمنة على مجموعة أخرى، بحيث تنطوي هذه الهيمنة على مكاسب لها فانها ستفعل ذلك . وحتى اذا ما امتنعت الدولة عن الاعتداء، فإن الشركات والأفراد سوف لن ينتظروا إذنا لهم بالانخراط في العدوان لتحقيق مكاسبهم الخاصة، جارين معهم الآخرين بما في ذلك الدولة" (صفحة 63) .

الثورة الصناعية والمجتمع التنموي الأمثل:

تناولت الفصول 13 إلى 16 طبيعة الثورة الصناعية بقيادة بريطانيا . وحسب تقييم المؤلف فقد أستغرق انجاز هذه الثورة قرنا بكامله (1770 – 1870) من الاكتشافات والابتكارات المساندة لبعضها البعض . ولقد كانت هذه بالكثرة والتنوع الذي يعصى على الحصر والتعداد، إلا أنه يمكن تلخيص طبيعتها تحت ثلاثة اتجاهات عامة، هي: أولا: إحلال الآلات محل الجهد والمهارة البشرية . ثانيا: إحلال الطاقة المحركة للآلات محل الطاقة الحيوانية، وبالأخص إبتكار الماكينة التي تحول الحرارة الى جهد، الأمر الذي هيا مصدراً غير قابل للنفاذ . ثالثا: استخدام أنواع جديدة ، وأكثر وفرة ، من المواد الخام وبالأخص إحلال المواد المعدنية، وفيما بعد المواد المصنعة ، محل المواد النباتية والحيوانية . وقد ترتب على هذه التقنيات الجديدة ارتفاع في الانتاجية إنعكس في ازدياد لدخل الفرد .

ولكن لماذا تفجرت الثورة الصناعية في بريطانيا القرن الثامن عشر ؟ لاجابة على هذا السؤال، يلاحظ المؤلف عموما أن الأسباب المحورية ، (ذات الصبغة الأوروبية الصرفة) التي أدت إلى تحقيق هذه النجاحات، تتمثل فيما يلي :

- تعمق استقلالية نشاطات البحث والتقصي .
- تطور منهجية موحدة للبحث العلمي يمكن فهمها واستيعابها عبر اللغات والحدود السياسية للاقطار .
- تنميط نشاطات البحث وضمان نشر نتائجها على نطاق واسع .

وللاجابة على السؤال المطروح حول قيادة بريطانيا للثورة الصناعية، طور المؤلف تعريفا للمجتمع التنموي الأمثل (صفحة 22) على أنه ذلك المجتمع الذي :

- يملك المعرفة للتطوير وإدارة وتشغيل أدوات الإنتاج والابداع والتطوير والسيطرة على التقنيات الحديثة.
- يعمل على تسليح الشباب بالمعرفة والمقدرة على إمتلاك ناصية العلوم الحديثة، والسيطرة على ما تفرزه هذه العلوم من تقنيات متطورة للإنتاج .
- يحسن إختيار العاملين على أساس الكفاءة والمقدرة النسبية، ويقوم بمكافأتهم حسب معيار الأداء والكفاءة.
- يتيح الفرص للريادة الفردية والريادة الجماعية، ويشجع الريادة في جميع المجالات والمبادرة والمنافسة والتقليد.
- يسمح للناس بالتمتع بمنافع أعمالهم وريادتهم، واستثمار هذه المنافع والتمتع بعوائد الاستثمار .
- يمتلك مؤسسات سياسية واجتماعية، تقوم بحراسة حقوق الملكية الخاصة، ويحمي الحريات الفردية، ويفرض نصوص التعاقد، ويوفر حكومة مستقرة ونزيهة وحساسة وكفاءة وغير شرهة، وتكون هذه الحكومة قابلة للمساءلة بحكم القانون .
- يتميز بالنزاهة كقيمة اجتماعية، يفرضها القانون وينبناها المجتمع في غياب مثل هذا القانون، ويتيح الحراك الجغرافي والاجتماعي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة، ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول .

على أساس من هذا التعريف، لاحظ المؤلف أن المجتمع الانجليزي قد كان المجتمع الأوروبي الوحيد، الذي قارب من المجتمع التنموي الأمثل بنهاية القرن السابع عشر . فقد

شهدت إنجلترا آخر محاولة للغزو الأجنبي عام 1688، إستقر بعدها المجتمع الحديث في عمومياته، وقد تطورت لديها طبقة وسطى كبيرة نسبيًا وذات ثراء عريض، وقد تميز المجتمع بقيمة التسامح الديني، كما أقر المجتمع بقيمة الزمن في انجازه لمختلف المعاملات.

ترتبت على الثورة الصناعية في إنجلترا أن تغير العالم وتغيرت علاقات الدول بعضها ببعض . فلأسباب تتعلق بالقوة والثروة، فقد انقسم العالم الى دولة قائدة وعدد من الدول التي تحاول اللحاق بها . وفي هذا الخصوص فقد كان على معظم الدول الأوروبية أن تنتظر حوالي القرن للحاق بركاب قائدة الثورة الصناعية، وذلك على الرغم من أن معظم هذه الدول قد كانت تتبنى نفس القيم الاجتماعية التي تبناها المجتمع الانجليزي . فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات المؤلف إلى أن متوسط دخل الفرد الحقيقي في المملكة المتحدة قد بلغ 370 دولار (بأسعار 1960) في عام 1830 مقارنة بأكبر دخل حقيقي للفرد تمتعت به فرنسا من بين الاقطار الأوروبية الأخرى بلغ حوالي 275 دولار . كذلك تشير التقديرات إلى أن كلاً من سويسرا والسويد لم تتمكن من اللحاق بقائدة الثورة الصناعية إلا في عام 1950 حينما فاق دخل الفرد الحقيقي في كل منهما دخل الفرد في المملكة المتحدة، والذي بلغ 1400 دولار بأسعار 1960 .

عملية اللحاق:

وقد تناولت الفصول من 17 الى 23، تفاصيل عملية اللحاق بقائدة الثورة الصناعية لمختلف القارات والاقطار ، سواءاً نجحت العملية أو باءت بالفشل : درست حالة أوروبا في الفصلين 17 و 18، كما خصص الفصل التاسع عشر لدراسة حالة كل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا، ودرست حالة أمريكا الجنوبية في الفصل العشرين . هذا وقد خصص الفصل 21 لحالة الصين، التي رفضت قبول مبادئ العلوم الغربية، والفصلان 22 و 23 لحالة اليابان التي قدرت قيمة العلوم عموماً، دون أن تأبه بتصنيفها إلى غربية أو شرقية . كما خصص الفصل الرابع والعشرون لمسار الحضارة الإسلامية، ولاحظ المؤلف في هذا الصدد أن الفترة الممتدة من عام 622 (عام الهجرة الى المدينة) الى عام 1498 (عام دخول الأوروبيين الى المحيط الهندي)، قد شهدت تمكن الاسلام من التواجد في أجزاء من الصين والفلبين وعلى طول الساحل الافريقي وفي جنوب أوروبا حتى حوض نهر الدانوب وعلى طول الطرق التجارية في آسيا الوسطى. ولم يحدث أن هُزم المد الاسلامي إلا في إسبانيا والبرتغال.

وقد عقد المؤلف مقارنة بين التوسع الاسلامي والتوسع الأوروبي فيما يتعلق بالدوافع والآليات، فلاحظ أن التوسع الاسلامي قد إستند إلى "طرق قديمة يستخدمها رجال جدد، وعلى الحماسة الدينية لمحاربين امتطوا صهوات جيادهم مؤمنين بأن الله معهم وأن التاريخ لهم. وقد تمكن هؤلاء القوم من الانتصار على الجيوش المرتزقة لامبراطوريات تسلطية". في مقابل ذلك إستند التوسع الأوروبي على التفوق في نوعية الاسلحة المستخدمة التي أنتجها التقدم التقني للثورة الصناعية وعلى حافز الربح بما في ذلك الغنائم . هذا فرق، في رأي المؤلف، بين توسع استند على قاعدة من القوة والايمان، وتوسع أستند على قاعدة مادية للقوة. ويعتقد المؤلف أن هذا الفرق هو الذي أدى إلى إنحسار المد الاسلامي كقوة عالمية منذ عام 1187، وأنه منذ بدايات القرن السابع عشر تغيرت موازين القوة العالمية لغير صالح الاسلام. ويوضح المؤلف ما رمى إليه، بمتابعة تاريخ الممالك الاسلامية في الهند وتاريخ الامبراطورية العثمانية بما في ذلك حالة مصر تحت حكم محمد علي باشا ومحاولاته التحديثية

. ولقد كان من المحير للمؤلف أن إنهيار الامبراطورية العثمانية قد أخذ زمنا طويلا ليتحقق عقب انتصاراتها خلال الفترة (1300 – 1550) .

تقييم التطور الاقتصادي:

اهتمت الفصول من 25 إلى 29 بتقديم تقييم عام للتطور الاقتصادي في العالم خلال الفترة الزمنية الطويلة التي تعرض لها الكتاب، وبتقديم نظرة إستشرافية للمستقبل. واستهل المؤلف الفصل الخامس والعشرين بتلخيص مكثف للتاريخ الحديث، يتناول خمسمائة سنة من الهيمنة امتدت من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين. ففي هذا الفصل يعود المؤلف على بدء بتعريف عدد من المفردات المهمة كالامبراطورية ، والامبريالية والمستعمرة والاستعمار . ويبدو أن الهدف من هذا التمرين هو التصدي للمراقبين ، من النقاد والمتعاطفين ، الذين أدانوا الفترة الاخيرة للامبراطورية الأوروبية على أنها كانت نتيجة "للجشع الرأسمالي" الذي تأسست عليه رفاهية أوروبا. وكما هو معروف فقد تركزت هذه الفترة الاخيرة على السيطرة على الموارد الطبيعية في أفريقيا.

ويلاحظ المؤلف في هذا الخصوص أنه مع نهاية الستينات من القرن التاسع عشر أدى التملل في أوساط الطبقة العاملة الأوروبية، إلى أن نتجه الأنظار مجددا نحو الخارج لايجاد مناطق قابلة للاستغلال الرأسمالي . وعليه فقد أصبحت أفريقيا ، بالاضافة الى بعض الاقاليم في آسيا وجزر الباسفيك ، محط أنظار كل الدول الأوروبية . وتسابقت هذه الدول للحصول على ممتلكات جديدة بما في ذلك ألمانيا التي يبدو أنها قد قررت الحصول على مثل هذه الممتلكات حتى يتم اعتبارها كقوة دولية . وبعد هدوء الغبار أضحت أفريقيا كلها تحت سيطرة دولة أو أخرى من الدول الأوروبية ، وذلك فيما عدا ليبيريا (وقد كانت مشروعا امريكيا لاعادة توطين الأفارقة) واثيوبيا (التي عجز الايطاليون في السيطرة عليها) .

وبينما يتفق المؤلف مع القائلين بأن الحافز ، وراء هذا التسابق نحو الممتلكات فيما وراء البحار، قد كان "الجشع الرأسمالي" إلا أنه يعتبر التهمة القائلة بحاجة أوروبا لمثل هذه المقتنيات لأغراض رأسمالية بحته بأنها هراء.

ولكن هل كانت الامبريالية خيرا أم شرا على الشعوب المستعمرة ؟ وللاجابة على هذا السؤال يتقدم المؤلف بخمسة مقولات يمكن تلخيصها فيما يلي:

المقولة الأولى: أن الامبريالية لم تتمكن من تحقيق أهم أهدافها وهو تراكم الثروة واستغلال العمال بتكلفة تقل عن سعر السوق السائد كما خطط لذلك منذ البداية. وعليه فقد كان هناك من استفاد من الحقبة الامبريالية من الجانبين .

المقولة الثانية: لقد ترتب على الممارسات الامبريالية معاناة مادية ونفسية على الشعوب المستعمرة، إلا أنها أسدت لهم خدمات ومنافع . وعند مقارنة الأنظمة الحاكمة قبل الحقبة الامبريالية بتلك التي تلتها، يمكن القول بأن أثر الامبريالية لم يكن سلبيًا على الدوام .

المقولة الثالثة: لقد قامت الدول الأوروبية برسم خريطة العالم المستعمر، حيث لم تأخذ الحدود القطرية حقائق الموقع والتركيب السكانية في الحسبان . وعندما بزغ فجر الحرية، أطلقت على شعوب لم تكن قابلة للتعايش مع بعضها البعض . وبعد الاستقلال فقد تركت هذه الحدود القطرية كما رسمها المستعمر الأوروبي، وذلك خشية ما يمكن أن تحمله الخيارات البديلة .

المقولة الرابعة: عانت الدول التي نالت إستقلالها من عدم الاستقرار والعنف السياسي، وأهدرت مواردها في عملية صياغة وتحديد هويتها . وفي نفس الوقت عبرت الدول المتقدمة

عن عميق أسفها لما كان يحدث ، وقدمت المساعدات للضحايا بطريقة يشوبها الارتجال والهرجلة ، وساندت الطغاة من الحكام فأنتجت بذلك ضحايا جدد ، ووقفت يائسة مكتوفة الأيدي، وعموماً أحبطت كل أنواع التدخل ، وعزت نفسها في غاية المطاف بحسن نواياها واستراتيجية الأهداف الكبرى والرضاء عن النفس الذي يستند إلى سمو الأخلاق.

المقولة الخامسة: إن الأطروحة البديلة القائلة بأن الدول المتخلفة ربما كان باستطاعتها النمو بمعدلات أكبر اذا لم تتعرض للتجربة الاستعمارية لا تجد سنداً لها في التاريخ . فلم تقف الامبريالية حجر عثرة أمام عدد من المستعمرات وتمنعها من التعلم وابتكار تقنيات الاقتصاد الصناعي ، كما حدث في حالات الولايات المتحدة وكندا والنرويج وهونج كونج . وحسب رأي المؤلف، فإن التاريخ يوضح بأن النشأة تحت كنف قوة مهيمنة يمكن أن تلعب دور المدرسة، إلا أن نتائج مثل هذا الاحتضان تعتمد على المعلم .

عبر التاريخ:

يلخص المؤلف السجل التاريخي للتنمية بمختلف جوانبها : السياسي والديموغرافي والتكنولوجي والمعلوماتي والمعرفي. ففي الجانب السياسي إنتقل العالم من مرحلة الامبراطوريات ، كبيرها وصغيرها، والممالك التي كانت تتساوى لحد ما في القوة والثروة، إلى عالم الدول بتمايزه وعدم مساواته في الثروة والقوة . وفي الجانب الديموغرافي إزداد سكان العالم من مئات الملايين إلى ستة مليارات نسمة . وفي الجانب المعلوماتي والمعرفي انتقل العالم من مرحلة الابداع الفردي والملاحظة الذكية إلى مرحلة الأحجام الهائلة من المعرفة العلمية، ونموها الانفجاري ، التي تعزز تدفقاً متواصلًا من التطبيقات المفيدة. ويقدر المؤلف أنه "طوال مدة الألف سنة أو يزيد، والتي ينظر إليها باعتبارها فترة التقدم الحضاري، كان العامل الحاسم والمحرك الرئيسي هو الحضارة الغربية، بما وفرته من معرفة وتقنيات وأيديولوجيات سياسية وإجتماعية".

وعلى أساس من هذه القراءة تعلمنا التاريخ مايلي:

- أن البيئة الثقافية لها دورها الحاسم في العملية التنموية، إلا أنها وحدها ليست كافية لتفسير كل تعقيدات العملية التنموية .
- أن أطروحة لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية بمعنى المساواة في مستوى الرفاهية في نهاية المطاف ، وبافتراض حراك عوامل الإنتاج ، لا تسندها التجربة التاريخية : فالدول المتقدمة والدول المتخلفة والفقراء والاغنياء، لا يبدو أنهم يتجهون نحو المساواة .
- إن الاتجاه الحالي نحو العولمة سيترتب عليه انخفاض في الأجور، وزيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل، وارتفاع في معدلات البطالة في الأقطار المتقدمة . هذا على عكس مايقول به معظم الاقتصاديين الذين يعتمدون في استقرارهم على حتمية منافع التبادل التجاري لكل المشتركين فيه . وحسب تحليل هؤلاء فإن التنافس العالمي يشبه في توازنه المباراة ذات المجموع الموجب بحيث يفوز كل اللاعبين .
- يوضح السجل التاريخي أن الاستفادة من التجارة عادة ما تكون غير عادلة . ويوضح التاريخ أن بعض الدول تستفيد أكثر من غيرها لسبب أولي هو أن الميزة النسبية ليست متساوية للجميع وأن بعض النشاطات أكثر إداراً للعائد وأكثر إنتاجية من غيرها .

ملاحظات

لابد للقارئ من الإشادة بالجهد البحثي الذي أنتج مثل هذا الكتاب الموسوعي . وعلى الرغم من طول الفترة الزمنية التي تناولها البحث، ومن غزارة المعلومات التاريخية والجغرافية التي اشتمل عليها الكتاب، فقد نجح المؤلف في صياغة المحتوى بلغة رفيعة وأسلوب شيق يجعل من مطالعته أمراً تقيفياً وترفيهيًا في آن واحد . وهذه بالطبع ملكة على الكتابة بأسلوب السهل الممتنع لا تتوفر إلا لدى القلة من العلماء .

من الاستعراض المكثف لمحتوى الكتاب يمكن تلخيص أهم عوامل ثراء وفقر الأمم ، كما جاء بها المؤلف ، في ثلاث مجموعات رئيسية :
(أ) العوامل الجغرافية والبيئية: حيث تؤثر مباشرة وبصورة غير مباشرة على القدرة البشرية للقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .
(ب). عوامل الاقتدار التقني: وهي المتعلقة بالحوافز المجتمعية، التي تشجع السعي نحو التعليم والتفكير الحر وتبادل الآراء العملية والابتكار والريادة .
(ج). عوامل إجتماعية وسياسية: وهي التي تتعلق بالتنظيم المجتمعي للعلاقات الاقتصادية، لتمكين الأفراد والجماعات من تحقيق أهدافها في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف لمختلف النشاطات الاقتصادية، ومن ثم تعظيم رفاهية المجتمع .

وتتفق هذه العوامل الرئيسية التي استتبها المؤلف في مقارنته التاريخيه مع معظم ما جاءت به أدبيات النمو الاقتصادي بمختلف مدارسها . ويهمننا في هذا المجال ملاحظة أن الفضل في استنباط مجموعة العوامل الجغرافية والبيئية، التي أعيد الاعتبار إليها حديثاً ، يرجع إلى ابن خلدون (*) .

وعلى الرغم من أن بروفيسور لانديز قد رجح لأبن خلدون، إلا أن ذلك كان في مقام نظرة المسلمين للعلم ، وهو بالطبع استخدام إنتقائي . فنقل عن ابن خلدون ما يلي (مترجماً بالطبع للغة الانجليزية) :

"ولما فتحت أرض فارس ووجدوا فيها كتباً كثيرة، كذب سعد بن أبي وقاص الى عمر بن الخطاب ليستأذنه في شأنها وتقليها للمسلمين ، فكذب إليه عمر أن اطرحوها في الماء فان يكن ما فيها يهوى فقد هدانا الله بأهوى منه ، وإن يكن ضلالاً فقد كفانا الله ، فطرحوها في الماء أو النار وذهبت علوم الفرس فيها من دون أن تصل إلينا" (صفحة 443) .

ويبدو أن لانديز لم يقرأ أصل المقدمة، إذ أنه أثبت في الهامش أن مصدر الاقتطاف هو كتاب المؤلف برفيز هودبوهي بعنوان "الاسلام والعلوم: الأصولية الدينية ومعركة الرشاد" الذي صدر عام 1991 من مطبعة زد للكتب (أنظر صفحة 55 للاقتطاف و صفحة 529 للهامش رقم 15 الذي أثبت مصدر الكتاب و صفحة 595 للمرجع الذي استخدمه المؤلف). وعليه فانه ليس بمستغرب أن لا يورد المؤلف ابن خلدون كمرجع في قائمة مراجعه. فان دل ذلك على شيء فانما يدل على أن استخدام المراجع الثانوية بطريقة إنتقائية أمر مقبول حتى على أعلى المستويات الأكاديمية ، إلا أن هذه قضية أخرى .

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص الى أن الاقتطاف من ابن خلدون قد جاء في إطار التحليل التاريخي لأهمية المجموعة الثانية من العوامل المتعلقة "بالاقتدار التقني". وكان السؤال التاريخي المطروح هو لماذا تخلفت بعض المجتمعات عن أوروبا في مجالات الابتكارات والاستكشافات العلمية حتى قبل مطلع القرن السادس عشر؟ ولاحظ لانديز أنه في بدايات الفتوحات الإسلامية إستوعب المسلمون المعرفة التي وجدوها في البلاد المفتوحة وطوروها، الأمر الذي أفضى الى أن تتفوق الحضارة الإسلامية على أوروبا في مجال العلم والتقانة، وأن يصبح الإسلام معلماً لأوروبا في هذه المجالات خلال الفترة 750 – 1100 . يلاحظ لانديز أنه قد "حدث خطأ ما بعد ذلك حيث أعتبر العلم كفراً بواسطة غلاة المتدينين الذين يؤمنون بأن الحقيقة قد تم

(*) جاء تحليل ابن خلدون للعوامل الجغرافية والبيئية في الفصل الأول من الكتاب الأول "في العمران البشري على الجملة وفيه مقدمات" وذلك تحت المقدمة الثانية بعنوان "في قسط العمران من الأرض والإشارة الى بعض ما فيه من الأشجار والأنهار والأقاليم" (صفحة 51 الى 84) والمقدمة الثالثة بعنوان "في المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم" (صفحة 85 الى 88) .

الإفصاح عنها، ومن ثم فإن كل ما من شأنه أن يقود إليها فهو مقبول، وأن ما عدا ذلك فكله كفر في كفر، وبسبب من ذلك فقد نضب معين الابتكارات المحلية للحضارة الإسلامية . كذلك لاحظ لانديز أنه حتى خلال الفترة الذهبية للحضارة الإسلامية (750 – 1100) فقد كانت الجهود العلمية المبذولة منقطعة الصلة بالتطبيق العملي: "لمدة حوالي خمسمائة عام كان عظماء العلماء في العالم يكتبون باللغة العربية ، إلا أن هذا الازدهار العلمي لم يساهم في التطور البطيء للتطبيقات التقنية في الإسلام" . هل يجدر بالقارئ الحصيف أن يعلق بأنه "ما أشبه الليلة بالبارحة" !

في إطار تحليله للوضع التنموي الراهن للدول العربية، عقد المؤلف مقارنة بين الدول العربية الغنية وبين مجموعة الدول السبع لشرق آسيا (تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، تايلند ، ماليزيا واندونيسيا) . لاحظ لانديز ، إستناداً على تقرير من البنك الدولي ، أن متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك قد بلغ في عام 1960 حوالي 1521 دولار مقارنة بحوالي 1456 دولار لمجموعة دول شرق آسيا تحت المقارنة . وبحلول عام 1991 بلغ متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول العربية 3342 دولار مقارنة بحوالي ثمانية آلاف دولار للمجموعة الشرق آسيوية .

يشبه لانديز حالة الدول العربية النفطية هذه بحالة إسبانيا في القرنين السادس والسابع عشر، التي أبنتبت بثراء عريض أوردها مسالك الانغماس والكسل . "فقد قامت هذه الدول النفطية الغنية ببيع ذهبها الأسود لقاء دولارات، ثم أعادت الدولارات للدول التي اشترت النفط في المقام الأول، واشترت كل أنواع أسهم الشركات في الدول الصناعية المتقدمة . كذلك قامت هذه الدول ببناء منازل فخمة وفنادق وقصور واشترت السيارات الفخمة كثيفة استخدام الوقود ، واقتنت العقارات في الخارج كملاجئ للثروات ولتنتج مجالات للسلوك غير مقبولة في الاوطان. ببسيط العبارة ، هذه الدول لم تطور اقتصاداً متقدماً" (صفحة 408) . هذا مثل إسبانيا في قديم زمانها ، حيث قامت بشراء مهارات وخدمات الآخرين عوضاً عن بناء المقدرّة الذاتية لصنع الأشياء .

يقتطف المؤلف حديثاً أدلى به أحد المصرفيين من منطقة الخليج العربي (وهو خليج فارسي حسب نص المؤلف) يمكن ترجمته على النحو التالي : "الثراء هو التعلم والخبرة والتقنية والمعرفة . نعم لدينا المال ولكننا لسنا أثرياء، مثلنا في ذلك مثل من ورث مالا من أب لم يعرفه، ومن ثم لم تتم تربيته على كيفية صرف هذا المال. والذي لا يعرف كيف يتصرف في المال لا يكون ثريا ونحن لسنا أثرياء، وبدون معرفة وإدراك هذه الحقائق فإننا لا نساوي شيئا . فنحن نستورد كل شيء : الطوب الذي نبنى به المنازل، والعمال الذين يبنون هذه المنازل . إذهب إلى السوق وحدثني ماذا تجد من بضائع قام العرب بصناعتها؟ لاشيء. كل البضائع مستوردة من الصين وفرنسا وأمريكا، لاشيء عربي . فهل يمكننا وصف قطر ما بالثراء عندما لا يكون باستطاعة هذا القطر صنع طوبة أو سيارة أو كتاب؟" (مقتطف من صفحة 409) .

وفي إطار تعليقه عن الأحوال التنموية في الشرق الأوسط العربي – المسلم، يقسم المؤلف الأقطار العربية إلى مجموعات على أساس الثروة النفطية وعدد السكان : مجموعة الأقطار الغنية ذات الارصدة النفطية الكبيرة وعدد سكان ضئيل (كالكويت والسعودية)، ومجموعة الأقطار الفقيرة ذات الأرصدة النفطية الضئيلة وعدد سكان كبير (كمصر) ومجموعة الأقطار متوسطة الدخل ذات الأرصدة النفطية وعدد سكان كبير (كالعراق وايران) . يصف المؤلف أنماط السلوك الاقتصادي لمختلف هذه المجموعات، حيث يجد أن الدول الفقيرة منها تدعو للتضامن العربي – الاسلامي وتصدر العمالة، بينما يجد أن الدول الغنية تدعو للسلوك المتزن تجاه المتعاملين معها في سوق النفط دون حماسة تذكر للتضامن، ولضمان حمايتها تقوم "بشراء" الثوار المحتملين وبشراء الأسلحة المكلفة من الدولة المتقدمة .

يخلص المؤلف إلى أن المعضلة التنموية في الشرق الأوسط العربي – المسلم تكمن في المنظومة الثقافية . هذه المنظومة، كما يراها المؤلف ، لا تتمكن من إفراز قوة عمل مقتدرة أو مدركة : فهي لاتزال عديمة الثقة بالتقنيات الحديثة والأفكار الجديدة التي ترد من الغرب . كما أنها لا تحترم مثل هذا العلم وهذه المعرفة عندما يكتسبه أفرادها الذين تهيأت لهم فرص التحصيل بالخارج أو تمكنوا من ذلك بالداخل برغم الظروف (صفحة 410) . وينعكس ذلك في معدلات الأمية المرتفعة عموما والمرتفعة للأنثى أكثر منها للذكور .

إستنادا على أهمية الثقافة، يلاحظ المؤلف أن من أهم المؤشرات على إمكانية إحداث النمو والتنمية في مجتمع ما، هو الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، وأن هذا الجانب يمثل العقبة الكأداء التي تقف أمام تحديث المجتمعات الشرق أو سطية . ومع الاعتراف بأن هنالك مجتمعات أخرى لا تقيم وزنا للمرأة ولا تنيط بها دورا مهما ، إلا أن المجتمعات العربية المسلمة تأتي في قاع أي ترتيب. ويناقش المؤلف مختلف وجهات النظر المتعلقة بهذا الموضوع خصوصا بارتباطه بالاسلام إلا أنه يخلص إلى أن هذه القيمة الثقافية تضرب بجذور بعيدة ليست بالضرورة مرتبطة بالاسلام . وينبه المؤلف إلى الآثار الاقتصادية للتفرقة ضد المرأة، والتي تكمن في حرمان المجتمع من العمالة والمواهب وتضرر بالتطلع نحو الرقي لكل أفراد المجتمع .

خاتمة

إن قراءة هذا الكتاب يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن سلاسة صياغته تشجع على الانتهاء منه في وقت وجيز ، وسيظل القارئ يتمتع فيما صاغه المؤلف لوقت سيطول. فعلى سبيل المثال، يتضح من الكتاب طول الفترة الزمنية التي يتطلبها تطوير الأطر المؤسسية اللازمة لتحقيق طفرة تنموية يعتد بها، الأمر الذي يثير الأسئلة : كيف تمكنت الدول الآسيوية حديثة التصنيع من تحقيق طفرتها التنموية في فترة تقل عن ربع القرن ؟ وما بال معظم الدول الأفريقية تزرح تحت عبء التخلف بعد نصف قرن من إستقلالها ؟